

مع قوله اوله يسبق احده من ز يادق وتغيري
 بقوله والاعم مما عير به ولو تسابق جمع
 ثلاثة فالكثير بشرط للثاني مثل الاول او
 دونه صح لان كل واحد يجتهد ان يكون اولا
 او ثانيا في الاولى يسبق بالعرضي واولا
 في الثانية يسبق بالكثرة وما ذكرته في
 الاولى هو ما صح في الروضة كالسراجين
 ووقع في الاصل احزم فيها بالفساد لان كلا
 منهم لا يجتهد في السبق لو توفقه بالعرضي
 يسبق او يسبق فان شرط للثاني اكثر من الاول
 لم يصح لذاته او للاجتهاد اقل من الاول صح
 والا فلا **ويبقى ذي حق** من اهل و قبلة
 عند اطلاق العقد **بكتة** بفتح الغو فية الشهر
 من كسرها وهو جمع الكسفين بين اصل العقد
 والظهور وتغيري به هو ما في الروضة كاصلا
 نجا للنعم والجمهور والاصل عبر بكتة
وسبق ذي حافر من اخيل وغيرها **يعتق**
 عند الغاية والفرق بين ذي اخف وغيرها
 ان اليمين منه لا يعتق له حتى يعتق والابل

الركوب وغيره وكفور من كونه المعاني لم كونهما
 بفتح ان سبق ولا يفرم ان لم يسبق فان سبقهما
 اخذ العوضين جاما والاحد قبل الاخر
 او سبقه وجاما او لم يسبق احد فلا شيء
 لاصدا وجابح احدهما وانما اخر الاخر تعوض
 هذا نفسه وعوض المتأخر للمحلل ومن
 موه لانها سبقاه والاداءت توسطها او
 سبقاه وجا من قبلي او سبقه احدهما وجا
 مع المتأخر فعوض المتأخر للسابق سبقه
 لها اما اذا كان الشرط من غيرهما اما ما كان
 او غيره كقوله من سبق متكافله في بيت المال
 او على كذا او من احدهما كقوله ان سبقني
 فكذلك على كذا وان سبقته فلا شيء لي عليك
 فيصع بغير محلل بخلاف ما اذا كان الشرط
 منهما لان كلا منهما منزه دين ان يفتح وان
 يفرم وهو صورة انفراد المحرم وانما صح
 شرطه من غيرهما لاجبه من التبرعي على نعم
 الوهمية وعزها وبذل عوضه في طاعتك
 والشرط كفاة المحلل لها وعنه وعدم غيره

مع

195